في الاراضي المحتلة ، يكون المجموع في أواخر ١٩٦٩ حوالي ٧٥٤٠ منزلا ، اذا افترضنا الآن ان قيمة تكاليف المنازل التي تهدمت بعد تدمير منـــازل القرى الثلاث ، تتقارب مع تكاليف منازل القرى نفسها ، لوجدنا ان القيمة الاجمالية لتكاليف المنـــازل التي تهدمت تصـــل الى حوالي ٤٤،٤٥٧،٩٠٠ دينـــار . هذا الرقـــم يمثـــل الحد الادنـــى مـــن الخسائر الناجمة عن تدمير هذه المنازل ، لانه يمثل قيمة تكاليف بنائها فقط ولا يشمل قيمة محتوياتها (وان كان الكثير منها قد افرغ من محتوياته قبل النسف) ولا يشمل أيضا قيمة الاراضي التي اقيمت عليها هذه المنازل والتي تم الاستيلاء عليها . (لقد تم الاستيلاء على اراضي القرى الثلاث المذكورة وعلى بعض الاراضي الاخرى ، وليس على كافة الاراضي التي تهدمت المنازل فوقها) .

نورد هنا احصائية بمساحة اراضي القرى الثلاث التي تم الاستيلاء عليها ، لنعطي فكرة عن حجم الخسائر المادية التي لو أمكن تقديرها لبلغت ملايين الدنانير . **قرية عمواس** : كانت مساحة اراضيها في العام ١٩٤٨ حوالي ٣٠،٠٠٠ دونم ، استولى عليها العدو في ذلك الحين وابقى للقرية ٢،٠٠٠ دونم منها ليعود يستولي عليهـــا في حزيران ١٩٦٧ . **قرية بيت نوبا** : مساحتها في العام ١٩٤٨ حوالي ١٦،٠٠٠ دونم ، استولى عليها العدو وعاد في حزيران ١٩٦٧ ليستولي على ما تبقى وهـــو ٤،٠٠٠ دونم . **قرية يالو** : كانت مساحتها ١٧،٨٠٠ دونم ، بقي منها ٤،٠٠٠ استولت عليها سلطات الاحتلال خلال حرب حزيران . ان هذه الخسارة الواسعة للارض واضطرار السكان الى الانتقال الى مناطق مجاورة ، ادت الى ضغط سكاني على الموارد الطبيعية لا بد من اخذه بعين الاعتبار .

ج) **الاعتقالات والتوقيفات الواسعة النطاق** : ربما كان من الصعب تحديد عدد المعتقلين والموقوفين في سجون العدو ومراكزه ، ولكننا نتمكن من القـــول انه لم يمض شهر منذ حزيران ١٩٦٧ الا وكان فيه معتقلون وموقوفون اداريا ، وتحقيقات والى ما هنالك من مثل هذه الاجراءات . انه بصرف النظـــر عن الاذى الذي يلحق بالمواطنين مـــن هذه الاجراءات ، فان الاعتقالات والتوقيف الاداري الذي تمارسه سلطـــات الاحتلال تؤثر بشكل مباشر على اوضاع العمل واستمراريته . ان الانقطاع عن العمل بسبب الاعتقال او التوقيف او التحقيق يصيب ناحيتين : العامل او الموظف نفسه من ناحية ، ومكان العمل من ناحية اخرى . وعندما تكون هذه الحالة دائمة وشاملة لعدد كبير من الحالات فان الحياة الاقتصادية تتأثر من جرائها تأثرا بالغا .

د) **عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن الاحتلال** : ربما كانت حركة الاستثمار واحدا من اهم اعصاب حركة الحياة الاقتصادية في بلد ما ، فهي التي تنعش الاقتصاد وتعمل على تحقيق تسارع دورته (بتنشيط حوافز الانتاج) وربما كان الاطمئنان والاستقرار من أهم الشروط لنمو حركة الاستثمار وتصاعدها . ولا شك ان الاحتلال العسكري هو من اشد العوامل الباعثة على عدم الاطمئنان وعدم الاستقرار . هذه الصورة تعيشها ، منذ حرب حزيران ١٩٦٧ ، الاراضي العربية التي وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي . ولا تفيد ، بصدد تغيير النتائج الاقتصادية المترتبة على الاحتلال ، جملة المحاولات المصطنعة التي بمكن ان تبذل . فلا صورة البحبوحة السطحية ، ولا الازدهار الشكلي ، يمكن لهما ان يدفعا بحركة الاستثمار الى تنشيط فعلي لدورة الحياة الاقتصادية . ما نقصده ، من هذه الزاوية ، هي الارقام التي تشير اليها بعض الاستنتاجات الاسرائيليـــة حول اقتصاد المناطق المحتلة ، اذ تحاول هذه الارقام اعطاء صورة مشرقة حول الاوضاع القائمة ، وربما كانت الارقام صحيحة ، ولكن العامل الحاسم هـــو زاوية النظرة الى الاوضاع الاقتصادية . الجهات الاسرائيلية تعتبر النتائج التي توصلت لها سياساتها الاقتصادية في المناطق المحتلة ، دلائل نمو وتطور . وفي الواقع فانه لا يجوز ان يقيم اقتصاد المناطق المحتلة من زاوية ارتباطه بالاقتصاد والتخطيط الاقتصادي الاسرائيلي الذي يحاول ان يبتلعه ، وفي أحسن الاحوال يريد ان يخضعه لمخططاته التوسعية العدوانية . وانما لا